



العسكري، والشرطة المدنية، للنهوض بواقع المناطق الخاضعة لنفوذ الجيش الوطني السوري والقوات التركية شمال سوريا». من جهته، قال الناشط الميداني حسام الحلبي، إن «غياب السلطة المركزية للفصائل عامة في مناطق نفوذ الجيش الوطني السوري وتركيا شمال سوريا، أدى إلى وقوع انتهاكات عديدة من قبل بعض العناصر من الفصائل، فضلاً عن وقوع انفجارات دائمة وغياب العنصر الأمني أودت بحياة العشرات من المدنيين خلال السنوات السابقة».

واعتبر «مشروع الاندماج الكامل للفصائل، عاملاً أساسياً يسهم في إبراز دور القضاء والشرطة العسكرية والمدنية في ملاحقة المتورطين بجرائم انتهاكات متعددة وتقديمهم للقضاء دون حصولهم على حصانة فصائلية من جهة، ومن جهة ثانية يسهل على القوى الأمنية عملية ضبط أمن المناطق والحد من عمليات تفجير العيوات المتفجرة والمركبات المفخخة، من خلال نشر دوريات منتظمة في عموم المناطق شمال حلب ليس للفصائل دور في التحكم بها».

وأوضح مصدر عسكري في الجيش الوطني السوري، أن «خطوة الاندماج لاقت ترحيباً تركيا (مسبقاً)، وذلك من خلال الاجتماع الأخير الذي جرى في مطلع الشهر الجاري (سبتمبر)، وضم حينها مسؤولين عسكريين أتراكا وقادة الفصائل المنضوية في التشكيل الجديد «الجبهة السورية للتحرير»، في منطقة حوار كلس شمال حلب، عقب انسحاب فصائل فرقة الحمزة وفرقة السلطان سليمان شاه وفصيل صقور الشمال العاملة ضمن (الفيلق الثاني) في الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، من غرفة القيادة الموحدة (عزم) والتي ضمت حينها أبرز الفصائل من بينها فرقة السلطان مراد والجبهة الشامية، بعد أيام من الإعلان عنها، لأسباب تتعلق بالتمثيل العسكري ضمن غرفة القيادة الموحدة (عزم)».

وسيطرت فصائل «الجيش الوطني السوري» المدعومة من تركيا، في 18 من مارس (آذار) 2018، على كامل مدينة عفرين ومحيطها، عقب معارك عنيفة مع قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، أفضت إلى انسحابها من تلك المناطق وبسط نفوذ فصائل الجيش الوطني السوري والقوات التركية على مدينة عفرين والمناطق التابعة لها بريف حلب الشمالي، شمال سوريا.